الاستثمار الأجنبي و التنويع الاقتصادي في الجزائر (2000-2016)
مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 04 ، العدد 03 ، السنة 2019، ص.ص: 74-86.

الاستثمار الأجنبي و التنويع الاقتصادي في الجزائر (2000-2016)

Foreign Investment and Economic diversification in Algeria (2000-2016)

سيساني ميدون[1] ، الياس ميدون[2*]

[1] سيساني ميدون، جامعة تيارت (الجزائر). sissanim@gmail.com

[2] الياس ميدون، المركز الجامعي اليزي (الجزائر). midoun.ilyes@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019-10-11 تاريخ القبول: 10-04-2020 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز حاجة الجزائر إلى التركيز على التنويع الاقتصادي بكل أشكاله و فتح قطاعات حيوية اخرى تساهم كبدائل عن الاعتماد المفرط على ريع البترول الذي تعدت نسبته 98 % و استمرار النزيف الحاد للاحتياطي الصرف كل عام، مما ينبأ بفشل السياسات المنتهجة و مواجهة الاقتصاد للكثير من المخاطر العالمية، فنجاح التنويع الاقتصادي ضرورة اقتصادية تسمح بزيادة جاذبية رؤوس الأموال لمختلف القطاعات و رفع حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر. فمن خلال الاداوت الإحصائية قمنا بتحليل طبيعة التنويع الجغرافي و القطاعي للاستثمارات الوافدة للجزائر. و تطور الصادرات غير النفطية خلال الفترة بين 2000 و 2016، حيث تبين استمرار الاعتماد على الريع و منه فشل السلطات في تطبيق التنويع لمصادر الدخل بهدف تحسين مستوى الأداء الاقتصادي و دفع عجلة التنمية.

الكلمات المفتاحية أشكال التنويع، المخاطر الدولية، الاستثمار الأجنبي، الإصلاحات الاقتصادية.

Abstract :

This study aims to highlight the need of Algeria to focus on economic diversification and on its most important types beside opening other vital sectors that contributes as a substitute of the actual over-dependence on oil revenues which exceeded 98%. Furthermore, the severe continuous bleeding of the exchange reserves each year, which explain the failure of the policies applied by the authorities and which may expose the country to high risks. The success of economic diversification is an economic necessity the increase the attractiveness of the capital inflows to various sectors and raises the inflows of foreign investments to Algeria. Through some statistical tools, we analyzed the diversification by geography and sector for inflow investments in Algeria beside the study of the development of non-oil exports during the period from 2000 to 2016. The results show that the entire reliance of the government on oil revenues and its failure to apply the diversification to improve economic performance and the development growth.

Keywords Types of diversification, international risks, foreign investment, and economic reforms.

JEL Classifications C5, G15, G21, E4

* الياس ميدون : midoun.ilyes@gmail.com

مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد04 ، العدد03، السنة 2019، ص.ص: 74-86.

1. مقدمة:

يتوقف التنويع الاقتصادي على تكامل مجموعة من العوامل الأساسية والمترابطة فيما بينها، حيث ان بعض هذه العوامل اقتصادي ، تسويقي والبعض الأخر يعود إلى السياسة الاقتصادية و الاستثمارية المبتهجة الى جانب توفر اليد العاملة المؤهلة والقدرة على التحكم في التقنيات الحديثة . فالتنويع كإستراتيجية يتطلب تغير هيكلي و استشارة الخبراء الاقتصاديين و لا يتحقق الا في ظل بيئة مؤسساتية تنافسية تقدم التسهيلات و التحفيزات الاستثنائية و تشجع الابتكار و خلق المنتجات.فالتنويعفي مصادر الدخل من بين أهم الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى بلوغه من خلال برنامج التحرير الاقتصادي والسياسي وفتح مجلات الاستثمار إمام المستثمرين الأجنبي باستثناء بعض القطاعات الإستراتيجية أو تلك التي تمس بالأمن القومي. فمن الملاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المتجهة نحو الجزائر تتركز في قطاع المحروقات باعتباره القطاع الأكثر ربح ولا نكاد نجد استثمار أجنبية في القطاعات الحيوية الأخرى وهذا يعتبر فشل ذريع في استقطاب الاستثمارات خارج قطاع المحروقات وبالتالي أصبح من الضروري التنويع في مصادر الدخل الاقتصادي من خلال فتح القطاع السياحي، الزراعي، البناء وقطاع الخدمات أمام المستثمرين الأجانب مع تطبيق سياسات فعالة تسمح بالتواجد في أسواق عالمية وفق تنوع مبني على إدارة المخاطر والتقليص من دور الدولة .

و تأتى أهمية البحث من حدة التنافس الذي يشهده العالم منذ بداية الفرن التاسع عشر على التنويع في مصادر الدخل واستغلال التكنولوجيات الحديثة و الصناعات كثيفة رؤوس الأموال لما لها من اثر إيجابي في جلب المزايا التكنولوجية و التقنيات والمعارف الإدارية والتنظيمية إلى جانب قدرت اقتصاد المعرفة القائم على التنويع على إحداث تغيرات هيكلية نوعية في الاقتصاد الوطني. ولما له من دور هام في تسريع التنمية في عدة مجالات حيوية. و انطلاقا مما سبق تتبادر إلى أذهاننا الإشكالية التالية:

إشكالية البحث :هل يدعم تدفقات الاستثمار الأجنبي التنويع الاقتصادي المنشود في الجزائر؟

على ضوء هذا الإشكالية, ارتأينا أن نقدم مجموعة أسئلة نلخصها في النقاط التالية:

- ما هو التنويع الاقتصادي و ما هي أشكاله؟
- هل فلسفة التنويع الاقتصادي ضرورة استراتيجية للخروج من حلقة الاعتماد على البترول؟
- ما هي متطلبات نجاح التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

و قصد الإجابة على هذه الأسئلة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى مجموعة من المحاور. حيث تناولنا أولا، الإطار النظري لمفهوم التنويع الاقتصادي مع إعطاء بعض آراء الخبراء الاقتصاديين حول أهمية التركيز على التنويع. ومن جهة أخرى، تعرضنا إلى واقع التنويع الجغرافي و القطاعي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر كأحد دعائم تنويع الدخل الوطني و ذلك خلال فترة الدراسة الممتدة بين سنة 2000 و 2016. و في الأخير، بينا وضع و ترتيب الجزائر في أهم المؤشرات الاقتصادية. مما يستدعي ضرورة الإسراع في وضع مخطط وطني يرمي إلى التنويع في مصادر الدخل الوطني.

فيما يهدف البحث إلى البحث المستمر على مصادر جديدة للدخل الوطني و للخروج من دائرة خطر الاعتماد الشبه كلى على مداخيل المحروقات وبالأخص في الجزائر ، حيث يشكل هذا الوضع تهديد للاقتصاد الوطني.

2. التنويع الاقتصادي

1.2 مفهوم و فلسفة التنويع الاقتصادي :

هو عملية الانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة كبيرة على استغلال و تصدير الموارد الطبيعية كأهم مكون في الناتج المحلي الإجمالي إلى اقتصاد متنوع من حيث مداخيل الناتج الوطني و ذلك من خلال التوجه نحو الانتاج الفعال[1] و احتكار الأسواق المحلية و الخارجية.

حيث **عرفت منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية** لسنة 2014 أن التنويع هو عدم الإفراط في الاعتماد على القطاع الاستخراج و الذهاب إلى ابعد من التصنيع الحضاري، حيث يجب أن يشمل التنويع قطاعي الزراعة و التنويع الاقتصاد الريفي[2].

كما عرف "A.Malik" التنويع الاقتصادي هو التنويع في البنية التصديرية و التخفيض الحقيقي من نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي[3].

و يري كل من "**عاطف لافي**" و "**عباس مكي**" أن التنويع الاقتصادي يشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج وقد يتعدى إلى التنويع في مصادر الإيرادات أو تنويع في الأسواق المحلية و الخارجية أو حتى توزيع الاستثمارات على عدة قطاعات[4].

و من خلال ما سبق نجد أن التنويع الاقتصادي ما هو إلا عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل.

و بالنسبة للدول التي يعتمد اقتصادها على البترول ، فالتنويع الاقتصادي حتمية سياسية و ضرورة اقتصادية ترمي إلى رفع من نسبة القطاعات الإنتاجية المختلفة و التي لها فيها ميزة تنافسية من جهة و استهداف نسبة منخفضة لا تتعدى 5% أو 10% من الإيرادات النفطية للتقليل من مخاطر الاعتماد على البترول.

2.2 أشكال التنويع الاقتصادي :

قد يأخذ التنويع الاقتصادي عدة إبعاد و أنواع نذكر منها :

1.2.2 التنويع في الهيكل الاقتصادي الكلي :

و نقصد به التنويع الكلي أو القطاعي في مصادر الدخل من خلال تغير البنية الاقتصادية و الاستثمار في قطاعات اقتصادية تتناسب و إمكانيات الدولة كالقطاع السياحي إذا كانت دولة لها جذب سياحي أو التوجه إلى القطاع الزراعي أو التكنولوجي كثيف رأس المال إذا كان للدولة فرصة في زيادة مداخليها و الحج من الاعتماد على قطاع واحد.

2.2.2 التنويع في الصادرات :

و يتمثل في إتباع إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير على الأقل التصنيع و تنويع الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي كمرحلة أولي. (Agosin, M. R. ,2007) و لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال خلق نشاطات اقتصادية و التوسع و ابتكار منتجات جديدة[5].

3.2.2 التنويع في الأسواق :

ان الاعتماد على أسواق معين و منتجات استخراجية محددة يمثل تهديد لكيان المجتمع و يعرضه إلى صدمات و أزمات من حين إلى أخر. و لذلك يرى الاقتصاديون أن التنويع في الأسواق يقلل من اثر المخاطر المرتبطة بالأسواق العالمية و التنويع في الأسواق و المنتجات التصديرية يسمح بتخفيف الآثار الاقتصادية في حالة الأزمات. و لا شك أن تنويع و فتح أسواق جديد يدفع المؤسسات المحلية و الأجنبية للبحث عن فرص الاستثمار و خلق تنافسية إنتاجية[6].

2.2. 4 التنويع الأفقي :

و له صور مختلفة منها الاندماج بين المؤسسات بهدف احتكار السوق او لعرض منتجات جديدة تخدم المؤسسة الأم . وهذا التنويع يمكن أن يكون على مستوى دولي أو على المستوى المحلي.

2.2. 5 التنويع الراسي :

و هذا الشكل من أشكال التنويع يمكن أن يكون كإستراتيجية للتملك و السيطرة على قطاع معين من حيث موارده الأولية ، الإنتاج و قنوات التوزيع و هو أسلوب يسمح بالقضاء على المنافسة في السوق.

3.2 فلسفة التنويع و التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع:

تقوم فلسفة التنويع على إشراك جميع الكفاءات و تكوين اليد العاملة المحلية و البنية التحتية تخدم قاعدة اقتصادية لكل القطاعات الإنتاجية و تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية و عدم الاعتماد على قطاع إنتاجي واحد أو منتوج واحد و لا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتغير الهيكلي في السياسات المالية و الصناعية الوطنية وتطوير السياسة تعليمية التي تخدم الاقتصاد دون اللجوء إلى يد عاملة أجنبية .كما يشمل التنويع التغير في السياسة التجارية و المالية حتى تكون منفتحة على الأسواق الدولية. والجدير بالذكر أهمية و دور القطاع الخاص و الاستثمار المحلي و الأجنبي في إرساء الصناعات التحويلية و نقل و توطين التقنيات الحديثة.

ففلسفة التنويع الاقتصادي تعود بنا إلى تعنى فتح المجال أمام الأفكار الإبداعية و المؤسسات الخاصة و إمام رجال الأعمال و دعمهم من خلال توفير البنية التحتية و المناخ الاستثماري المميز لتحقيق نجاحهم في الإنتاج و ذلك بتطبيق المعير الدولية للإنتاج و التسيير بالكفاءات و فتح اغلب القطاعات الإنتاجية أمامهم و تشجيعهم على إيجاد الأسواق المحلية و الخارجية. و يعتبر الاستثمار في المجال البشري من أهم دعائم نجاح التنويع الاقتصادي.

4.2 ركائز و ضوابط نجاح التنويع الاقتصادي:

إن نجاح التنويع الاقتصادي يتوقف على مستوى الأداء الاقتصادي من جهة و مجموعة من الضوابط و الشروط أهمها :

- الخروج من نمط الاقتصاد النمطي المعتمد على منتوج واحد[7] و هو البترول و الذي يشكل نسب عالية في إيرادات العامة للدولة و في تغطية النفقات العامة إلى اقتصاد متنوع يقوم على استغلال القطاعات الإستراتيجية و الإمكانيات الجغرافية والسياحية لكل بلد في دفع عجلة التنمية الوطنية.
- تعزيز و مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي مع ضرورة التركيز على توفر البنية التحتية التي تخدم الصناعة القاعدية و التحويلية.
- فتح كافة مجالات النشاط الاقتصادي من صناعة و زراعة و سياحة أمام القطاع العام و الخاص على حج سواء، و التي بدورها تخدم التنمية الاجتماعية و تقلص من نسب البطالة و نسب الفقر .
- تبنى استراتيجية تنويع اقتصادية مع فتح و تطوير التجارة البينية خاصة العربية عربية او ما يسمى شرق غرب مع الاستفادة من خبرة و تكنولوجيا للدول الأوروبية.
- إعادة توطين الأموال العربية و جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال سياسات و تحفيزات و قوانين تخدم بيئة الأعمال.

3. الاستثمارات الأجنبية كأحد دعائم تنويع الدخل في الجزائر:

1.3 التنويع القطاعي في الجزائر بين 2000 و 2016:

إن الحاجة إلى التنويع والتوسع الاستثماري يزيد من جاذبية الدول النامية ومنها الجزائر ويخلق منها مناطق جغرافية تتنافس عليها كبرى الشركات المتعددة الجنسيات والمستثمرين في العالم . إن التنويع في القطاعي وبالخصوص في القطاع الزراعي، الطاقة، الأجهزة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتطلب اقتناص الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية بهدف تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر. فالتركيز على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلبا على مصادر الدخل الاقتصادي. لقد ساهمت الأزمة المالية الأخيرة لسنة 2008 في زيادة حجم رؤوس الأموال الموجهة نحو الخارج على شكل استثمارات أجنبية مباشرة وذلك لتحقيق فوائض وسيولة مالية تسرع من خروج الدول المتقدمة ودول منطقة اليورو من أزمتها الخانقة. ومما لا شك فيه أن جذب الاستمارات نحو الجزائر يتطلب إدارة ومتابعة دقيقة وأجهزة حكومية تخلق فرص الاستثمارات في جميع القطاعات وتسهل الصعوبات وتزرع الثقة مما يسمح على المدى الطويل من نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة نحو الدولة المضيفة . و من خلال التقارير الدولية فان الاقتصاد الجزائري مازال هش و يعتمد على إرادات النفط بحوالي 60% من ميزانية الدولة و الذي يشكل كذلك حوالي 96.2 % من إجمالي إيرادات التصدير فحين لم يتعد القطاعات الغير نفطية 2.8% و ذلك خلال سنة 2016.

فحسب المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[8] , فإن عدد المشاريع الاستثمارية التي تدخل ضمن الشراكة الأجنبية بين 2002 إلى غاية 2016 بلغت حوالي 63804 مشروع .وهنا نلاحظ التركيز على المشروعات الخاصة بالنقل و التي استحوذت على حوالي 48.74% ثم تلتها المشاريع الصناعية بحولي 11256 و مشاريع البناء بحوالي 11389 مشروع. و من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الزراعة تحصل على نسبة ضعيفة جدا لا تتعدي 2.06% و بحوالي 1316 مشروع على الأكثر. أما قطاع السياحة ورغم المواقع الفريدة والتنوع السياحي الذي تتمتع بهم الجزائر، لم يحصل إلا على 1018 مشاريع و بنسبة لم تتعدى 1.60%.و هناك مشاريع أخرى معلقة بين الجزائر والمستثمرين لم تتحصل إلا على أكثر من مشروعين مثل قطاع التجاري و 05 مشاريع في قطاع الاتصالات و بمعدل لم يتجاوز 0.01% .وتبقى الكثير من القطاعات تحتاج إلى فتحها أمام المستثمرين المحلين والأجانب و ضرورة وضع القوانين التي تحمى المصالح الاقتصادية للبلاد من الفساد الإداري الذي يعرقل مسار التنمية المحلية والتنويع في مصادر الدخل[9] .

الجدول 1: تقسيم المشاريع الاستثمارية المصرحة بها بين 2002- 2016حسب النشاط

المبلغ: مليون دينار جزائري

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	المبلغ
الزراعة	1316	%2.06	222790
البناء	11389	%15.87	1310896
الصناعة	11256	%17.64	7411469
الصحة	935	%1.47	171948
النقل	31097	%48.74	1095948
السياحة	1018	%1.60	974396
الخدمات	6786	%10.64	1196895
التجارة	2	%0.00	10914
الاتصالات	5	%0.01	432578
المجموع	63804	%100	12800834

المصدر:(27/05/2018) *http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395*

2.3 أهم الدول الأجنبية التي تشارك الجزائر في مشاريع استثمارية بين 2002-2016:

بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر 2120549 مليون دينار جزائري خلال الفترة الممتدة بين سنة 2002-2011 حيث تأتى الدول الأوروبية في المرتبة الأولى باستحواذها على 228 مشروع وبقيمة إجمالية تقدر ب364501 مليون دينار جزائري وتأتى الدول العربية في المرتبة الثانية بحصولها على 153 مشروع بقيمة 1181166 مليون دينار جزائري. وحصلت الدول الأسيوية على 9 مشاريع من الدول الإفريقية واستراليا فلا تكاد حجم الاستثمارات الوافدة منها تتعدى المشروع الواحد.

الجدول 2: الاستثمارات التي تشرك الأجانب في للجزائر بين 2002- 2016

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ	عدد الوظائف
فرنسا	**437**	**955161**	**71010**
أسيا	**313**	**677209**	**42649**
الاتحاد الأوربي	**98**	**136102**	**10567**
الأمريكتين	**19**	**68163**	**3755**
الدول العربية	**236**	**997528**	**30199**
إفريقيا	**5**	**5686**	**209**
أستراليا	**1**	**2974**	**264**
متعددة الجنسيات	**26**	**2974**	**3521**

المجموع	423	24085	119521

المصدر:(27/05/2018) *http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395*

3.3 استمرار الجزائر في الاعتماد على الريع النفطي:

للوقوف على حقيقة هشاشة الاقتصاد الجزائر نستعرض في الجدول الأتي مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالوقود الأحفوري و أسعار تتعلق بالعرض و الطلب العالمي على هذه المادة الإستراتيجية. حيث تحول البترول إلى سلاح جيو استراتيجي بأيدي بعض الدول و بعض المنظمات لممارسة السياسة و بسط النفوذ على بعض الدول. و من خلال الجدول نلاحظ وبكل وضوح فشل الجزائر في اعتماد سياسة التنويع في مصادر الدخل والاعتماد الشبه كلي على عائدات المحروقات حيث تتراوح نسبتها ما بين 94 ٪ و98 ٪ خلال الفترة المدروسة بين 1990 و2012. أما الصادرات الغير النفطية فلم تتجاوز 1.70٪ لسنة 2010 و1.68٪ لسنة 2011 ولم تتجاوز نسبة 5٪ في أحسن الأحوال. أما في سنة 2016 فالصادرات الغير نفطية لم تتعدى 6.17٪ وبالتالي يمكن الجزم بفشل السياسات المتبعة من طرف السلطات العمومية في إرساء التنويع في الصادرات وفي مصادر الدخل.

ومن هنا تبرز أهمية التنويع القطاعي[10]، و دعوة كبريات المؤسسات العالمية للاستثمار بهدف التصدير. فالجزائر تزخر بالكثير من الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية و طاقة الرياح إلى جانب الثروات الطبيعية و موقعها الاستراتيجي السياحي و لكن عدم الاهتمام باقتصاد المعرفة و استغلال التكنولوجيا الحديثة و بناء اقتصاد رقمي حديث يخدم التنمية المستدامة .

الشكل 1: تطور الصادرات الجزائرية غير النفطية بين 1990-2016

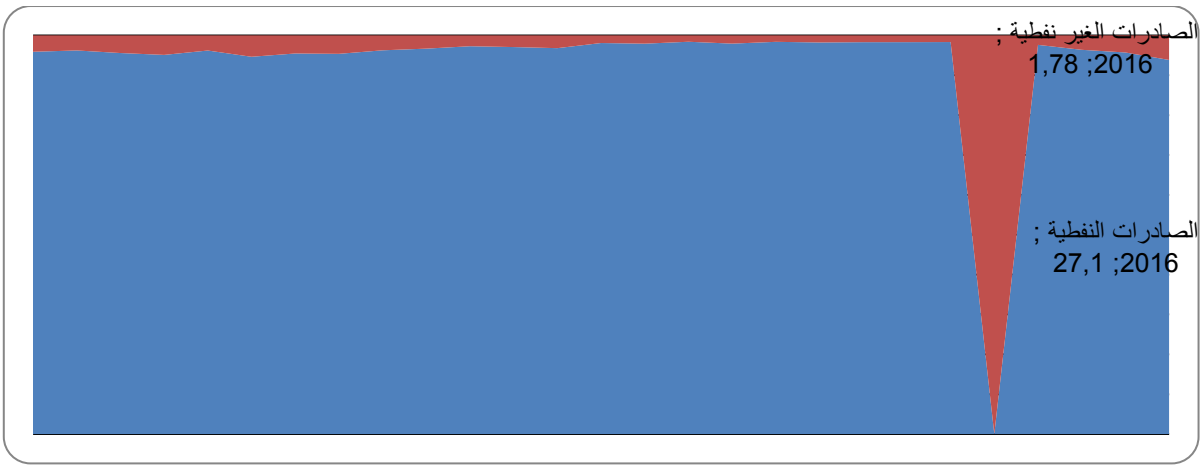

المصدر: بنك الجزائر، تطور الاقتصادي و النقدي للجزائر

http://www.bank-of-algeria.dz

ومن خلال قراءتنا للجدول السابق ،نلاحظ أن مستوى الصادرات الغير نفطية تبقى جد متواضعة مقارنة مع الإمكانيات والبدائل الزراعية و السياحية التي تزخر بها الجزائر و في المقابل تبقى شركة سوناطراك وشركة نفطال تسيطران على النسيج

الصناعي خارج المحروقات وبنسبة 23٪ و12 ٪ على التوالي. أما الصادرات الغير طاقوية فنجد العجائن، التمور، المياه المعدنية والذهب.

4. سياسة ترشيد النفقات و الحد من الإنفاق العام:

ضع في خاتمة البحث تلخيصا لما ورد في مضمون البحث، مع الإشارة إلى أبرز النتائج المتوصل اليها، وتقديم اقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث.

إن الخروج من مشكلة الاعتماد على الريع و خلق قطاع اقتصادي حقيقي يتطلب الابتعاد عن سياسات التبذير المال العام على مشاريع و قطاعات غير منتجة كما يتطلب إصلاحات كبرى و عميقة في القطاع المالي و البنكي لخلق الأسواق المالية و النقدية ذات الكفاءة العالية[11] لكي تصبح إحدى أهم الممولين الأساسين للمشاريع الاستثمارية بدل الدولة. فالدولة الجزائرية مطالبة بترشيد الإنفاق و تحيد الأولويات في المشاريع الإستراتيجية التي تخدم التنويع و تبعد الاقتصاد من صدمات تراجع أسعار البترول الى عرفتها الجزائر خلال سنة 2014 و كان لها الأثر الكبير على النمو الاقتصادي للبلاد. فعجز الموازنة خلال السنوات بين 2014 و 2016 . كما يتطلب ترشيد الإنفاق العام إعطاء الأولوية للقطاعات الاقتصادية المنتجة و تشجيع البحث العلمي الذى يخدم الاقتصاد. ويجب الإشارة هنا إن ارتفاع فاتورة الصادرات الجزائرية, من اكبر العقبات أمام السلطة الجزائرية و رغم تراجعها بنسبة قليلة حيث بلغت 35,08 مليار دولار سنة 2016, مقابل39,46 مليار دولار سنة 2015. تبقى هذه الفاتورة عالية في غياب هيكل اقتصادي منتج و تفش ظاهرة الفساد في كل القاطعات[12] . فنموذج النمو في الدول المتطورة يتم فيه تحديد الأهداف و الجزائر مطالبة بالحد من إنفاقها بحوالي 20بالمائة و زيادة في تنويع و خلق الشركات في المجالات الاقتصادية المختلفة مع ضرورة و ضع حد للفساد بكل أنواعه.

4. 1 مفهوم الاستثمار الأجنبي و مكوناته المناخية:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أهم القنوات الحديثة في حركة رؤوس الأموال الأجنبية نحو الخارج وذلك من خلال تأسيس شركة أو شراء كلى أو جزئي لوحدات صناعية ،خدماتية أو زراعية في دولة أجنبية.

4. 2 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

حسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (Unctad,2007) فالاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي يشتمل على علاقة طويلة الأجل، ويعكس المصلحة الدائمة بين المستثمر ومؤسسة الاستثمار في الدولة المضيفة مع ضرورة الحصول على ما لا يقل عن 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية للمؤسسة في الخارج[13]

و عرفه (John Dunning,2002) و(Eatwell,1987) بأنه الاستحواذ على أصول في بلد ما غير البلد الأم. وقد تكون هذه الأصول المالية، مثل السندات والودائع المصرفية والعقارات والأسهم العادية، أو أنها قد تنطوي على ملكية لوسائل الإنتاج مثل المصانع و الأراضي[14].

4. 3 أهمية الاستقرار في جذب الاستثمارات الأجنبية:

إن عدم الاستقرار في البيئة الاستثمارية يدفع الكثير من المستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات للتفكير جديا في تغير مكان تواجدهم و الهروب برؤوس أموالهم نحوى مناطق أكثر استقرارا. فالاستقرار السياسي والاقتصادي يسهم في زيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية أما اقتصاديات الدول المغلقة والتي تمارس الحمائية الجمركية وتسن القوانين الطاردة للاستثمار فهي دول

تفتقر للاستقرار ولا يمكن أن تخلق مناخ استثماري مميز[15] .(Krueger, A. O. ,2012) ويمكن تلخيص أهم العناصر الاستقرار ضمن مجموعات تشكل المناخ الاستثماري في البلد المضيف وهي كالأتي :

- **مجموعة العناصر الاقتصادية** : تلعب مجموعة العناصر الاقتصادية والمتمثلة في حجم السوق الداخلي إلى جانب توفر البنية التحتية ونوعية النسيج الصناعي ومدي تطور القطاع المالي دورا كبير في التأثير على قرارات المستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات في الدخول . وهناك عناصر أخرى ذات طابع اقتصادي مكوّنة لهذا المناخ مثل: تواجد العمالة والكفاءات وتكلفة العمل وأهمّية البحث والتطوير.
- **مجموعة العناصر السياسية والاجتماعية** : يعد الاستقرار السياسي من ابرز العناصر و الأكثر تأثيرا على حركة رؤوس الأموال ولذلك نجد مجموعة من المؤسسات الدولية تصدر مجموعة من المؤشرات الدولية لمسح وتحليل المخاطر السياسية و إعطاء نظرة شاملة للمستثمرين حول المناطق الجغرافية التي تشكل خطر على المشاريع الاستثمارية خاصة في ضل عالم يشهد الكثير من الثورات. ويعد الفساد الإداري من أهم العناصر الطاردة للاستثمارات الأجنبي
- **مجموعة العناصر القانونية** :يتكوّن المناخ القانونيّ من مجموع القواعد القانونية التي ينصّ عليها قانون الاستثمار في الدولة المضيفة وفي القانون الدولي فيما يتعلّق بالاتفاقيات الثنائية للاستثمار والتي لها تأثير كبير في استقطاب الاستثمار الأجنبي. ومن بين أهم هذه القواعد، نظام حماية المستثمرين الأجانب،حماية الملكية الفكرية ، ونظام الجمارك والتشريع الضريبيّ ، نزع الملكية والضمانات في تأمين الاستثمار ضدّ المخاطر غير التجارية وتسوية النزاعات المتعلّقة بالاستثمار. وقد تكون القوانين محفزات او قيود حقيقية طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر.

4. 4 واقع التنويع القطاعي و الجغرافي للاستثمارات في الجزائر بين 2000-2016:

عرفت أسعار البترول ارتفاعا ملحوظ ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 كما تحسن الوضع الأمني والسياسي في الجزائر بعد إجراء انتخابات رئاسية وتمكنت السلطات العمومية من تطبيقه سياسة السلم والمصالحة الوطنية حيث استقطبت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة قدرت حوالي 1108 مليون دولار أمريكي لسنة 2001 و تضاعفت إلى 2754 مليون دولار أمريكي لعام 2009. ولم تتعدي الاستثمارات الأجنبية 2301 مليون دولار أمريكي لسنة 2010 و2580 مليون دولار أمريكي عام 2011 . ولقد انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر لسنة 2012 إلى 1499مليار دولار أمريكي مما يمثل انخفاضا بنسبة 18% ، وبالتالي فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرفت انكماشا معتبرا بالنظر إلى تداعيات الأزمة العالمية.

الجدول 3: تدفقات الاستثمارات الأجنبية للجزائر خلال الفترة 1990-2016

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تدفق الاستثمارات	1108	1065	634	882	1145	1888	1743	2632
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تدفق الاستثمارات	2754	2301	2580	1499	1684	1507	584-	1546

المصدر: https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_ChosenLang=en (27/05/2018)

حيث الفترة ما بين 2013 و 2014 ذروة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، و لكن التدهور في أسعار البترول و التي تراجعت إلى اقل من 48 دولار للبرميل الواحد مع بداية سنة 2015 كان له الأثر الكبير على الاقتصاد الوطني حيث بلغت بدأت ملامح الأزمة تظهر من جديد و انعكس الوضع على تدفقات رؤوس الأموال و التي بلغت حوالي - 548 سنة 2015. و مع نهاية سنة 2016 ، وحسب تقارير الندوة الأممية للتجارة و الاستثمار فلقد استطاعت الجزائر أن تجلب ما قيمته 1.546 مليار دولار نتيجة إتباع سياسة استثمارية رشيدة و استحداث قوانين تحفيزية للمستثمرين الأجانب.

5. مراجعة قاعدة 51/49 و متطلبات نجاح التنويع الاقتصادي:

5. 1 وضع الجزائر ضمن المؤشرات العالمية :

من خلال البيانات الواردة في الجدول يمكن استخلاص أن الجزائر في وضعية سيئة و محاطة بمخاطر اقتصادية, سياسية ومالية و الذي انعكس بوضوح في اغلب المؤشرات المقدمة من طرف المؤسسات والوكالات العالمية .فهي تحتل المرتبة 115 في مؤشر مدركات الفساد، في تقرير منظمة شفافيةلسنة 2017 و ذلك من بين 178 دولة.

الجدول 4: وضع الجزائر ضمن بعض المؤشرات(2016-2017)

رتبة الجزائر ضمن بعض المؤشرات	6201	7201	عدد الدول التي يغطيها المؤشر
مؤشر Coface	A4	A4	141
مؤشر مدركات الفساد	108	115	178
مؤشر الحرية الاقتصادية	154	172	159
مؤشر التنافسية العالمية	86	87	133
مؤشر ممارسة الاعمال	154	163	144

المصدر : من إعداد الباحثين وبناء على مجموعة من التقارير والمؤشرات العالمية.

وسجلت الجزائر تحسن في مؤشر التنافسية من الرتبة 86 لسنة 2016 الى الرتبة 87 لسنة 2017 .وجاءت الجزائر في الرتبة 163 من مؤشر ممارسة الأعمال لسنة 2017 من بين 144 دولة يشملها المؤشر، و على العموم تشير اغلب المؤشرات لبطيء الإصلاحات.

5. 2 السياسات العمومية و الترويجية :

إن الاتجاهات الأخيرة نحو العولمة أدى إلى تحرير أنظمة التجارة والاستثمار وإدخال عدد كبير من الدول النامية في إطار الاقتصاد المعولم حيث تسعى اغلب الدول النامية ومنها الجزائر في تعزيز جاذبيتها بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

5. 1 آليات و تقنيات الترويج للاستثمار الأجنبي :

تمر عملية الترويج للاستثمارات الأجنبية لدولة ما بأربعة مراحل أساسية متناسقة وتخدم بعضها البعض وهي كالأتي :

- **رصد أراء المستثمرين الأجانب سواء كانت ايجابية أو سلبية**: من خلال الترويج يمكن التعريف بالفرص الاستثمارية في أوساط المستثمرين وتوضيح طرق الاستفادة من جميع أشكال الدعم والتسهيلات والاستماع إلى انتقاداتهم ومخاوفهم.
- **بناء الانطباع العام والصورة الأولية حول الدولة والترويج لها كموقع مميز ومضيف للاستثمار**: وذلك من خلال إبراز الموقع المميز و التأكيد على الدعم والتشجيع والتسهيلات اللامحدودة المقدمة من طرف الدولة المضيفة[1].
- **استهداف المستثمرين وتوليد الاستثمار**: ويرتكز الاستهداف على دقة الرسالة التسويقية للقطر وإمكانياته لتلبية متطلبات المستثمرين الأجانب وملائمة المناخ الاستثماري لبعض الشركات الكبرى وتوفره على اليد العاملة مؤهلة.
- **خدمة المستثمر**: تعتبر الخدمات الجيدة والمستمرة التي تقدمها الحكومة والوكالات المسؤولة على تطوير العلاقة بين المستثمر والدولة المضيفة من بين اهم عناصر النجاح لبعث روح الثقة المستقبلية وبناء انطباع إجابي لدي المستثمرين الأجانب وتقديم كافة الخدمات من قاعدة بيانات ومواقع تسهل التواصل المستمر والمثمر.

5. 3 مراجعة القاعدة 51/49 :

يبدو من خلال إقرار القاعدة 51/49 ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و الذي اقر امتلاك الشريك الجزائري سواء كان عمومي أو خاص نسبة 51 بالمائة من أصول أسهم الاستثمار في أي شراكة بين المتعاملين الأجانب و الشركاء المحلين. أي أن التعليمة تشترط للفوز بصفقة في الجزائر يجب التزام الشركات الأجنبية بإقامة استثمار محلي بالتعاون مع شركاء محليين، .فالقانون الجزائري يقر ان تكون ا أغلبية رأسمال للمواطنين مقيمون، كما يمنح نص القانون الدولة حقا في السيطرة مجددا على الأصول العمومية المتنازل عنها في سياق الخوصصة.

و هذه القاعدة فرضت كنوع من أنواع بسط الحماية والوطنية على الاقتصاد الجزائري و الذي يعاني من هشاشة هيكلية وتنقصه التنافسية .من جهة أخرى طالبت كثير من الأطراف بشكل رسمي وغير رسمي بإلغائها و بالأخص الشركاء الأجانب و الذين اعتبروا هذه القاعدة طاردة للاستثمارات الأجنبية .

و يبدو من خلال القانون المالية 2018 أن الحكومة لا تريد التراجع عن هذه القاعدة و التي سمحت للسلطات العمومية المحلية من استرجاع شركة أوراسكوم تيليكوم للاتصالات العام 2012، و يبقى الجدال حول رفع العمل بهذه القاعدة من مؤيدين ورافضين لها. لكن الاستثمارات الأجنبية و المنطق الاستثماري يتطلب المرونة و المنافسة في منح التحفيزات مع فتح أغلبية القطاعات للاستثمار الأجنبي مع نسبة 100 بالمائة بهدف توظيف رؤوس الأموال الأجنبية مع الاحتفاظ بحق عدم فتح القطاعات الاستراتيجية.

6. خاتمة:

إن سياسة تنويع مصادر الدخل كآلية ترمي من ورائها الدولة إلى الرفع من فاعلية القطاعات الاقتصادية المختلفة من جهة وتحسين المستوي المعيشي للمواطنين يتطلب توفر الإرادة وقوة الدفع اللازمة للمضي باتجاه الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية وإقامة الهياكل الاقتصادية المرنة الواجب توفرها في أي اقتصاد يعتمد على اقتصاد السوق بحيث يكون مكون من قاعدة إنتاجية ، مالية وخدمية متكاملة ، تساهم في التنويع من مصادر الدخل من غير الاعتماد الكلى على المحروقات.

فالتنويع الاقتصادي ضرورة و إستراتيجية اقتصادية تخدم مستقبل الاقتصاد الجزائري و لكن لا تحقيق ذلك إلا بوجود النوايا الحسنة لبناء مناخ اقتصادي مميز مع توفير كل التسهيلات لتحفيز المستثمرين الأجانب خاصة و خلق قطاعات الصناعية وزراعية إلى جانب أقطاب سياحية عالية الكفاءة و كثيفة رأس المال لخدمة التنويع الاقتصادي من خلال ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها.

1- ضرورة الإسراع في تطبيق سياسات هيكلية تخدم التنويع الاقتصادي و تخرج البلاد من دائرة الدور المرتبطة بريع البترول أو ما يسمى بالعلة الهولندية.

2- الابتعاد عن السياسات التوسعية في الإنفاق الحكومي في قطاعات غير منتجة و التركيز على القطاع السياحي و الفلاحي بالدرجة الأولى.

3- التسريع في انتهاج استراتيجيات تحفز الإنتاج و تنافسية المؤسسات الاقتصادية .

4- تحسين مناخ الأعمال و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تقديم التحفيزات لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة الاهتمام برأس المال البشري و تأهيلهم و رفع كفاءة الأداء المهني لديهم مما يخدم التنويع الاقتصادي ويجلب رؤوس الأموال الأجنبية.

المراجع:

[1] عاطف لافي مرزوك عباس مكي حمزة، (2015)، "التنويع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق"، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية،ص 14.*

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، (2014)، التقرير السنوي حول البلدان التي تستلزم التنويع و زيادة فرص العمل، ص 20.

[3] Malik, A. (2016). Diversification of Middle Eastern economies is more a political than an economic challenge. *Policy brief/The Lebanese Center for Policy Studies (LCPS); no. 19*.

[4] عاطف لافي وعباس مكي حمزة،(2015)، التنويع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 31 ،ص57.*

[5] Agosin, M. R. (2007). Export diversification and growth in emerging economies. Santiago, Chile, University of Chile, 2007,p18..

[6] Ade Olusoga, S. (1993). Market concentration versus market diversification and internationalization: implications for MNE performance. International Marketing Review,1993,p8.

[7] محمد عمر ابو دوح، ترشيد الأنفاق العام و عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، ط109،2006،1.

[8] unctad,World investment report 2007 ,Definitions and resources,p245 From :http://unctad.org/en/docs/wir2007p4_en.pdf

[9] Eatwell, John, and Murray Milgate. "Peter Newman, eds. 1987." The New Palgrave: A Dictionary of Economics 4,p 403.

[10] Nicet-Chenaf, Dalila, and Eric Rougier. FDI, Diversification and Growth: An Empirical Assessment for MENA Countries, 2008,pp 6-8.

[11] بن عزوز بن علي، استراتيجيات ادارة المخاطر، مجلة الباحث – العدد 7/2009-2010 ، ص 10.

[12] Krueger, Anne O.(1993), Free trade agreements as protectionist devices: Rules of origin. No. w4352. National Bureau of Economic Research, p23.

[13] Habib, Mohsin, and Leon Zurawicki.(2002) "Corruption and foreign direct investment." Journal of international business studies , 291-307,p10.

[14] UNctad ,world investment raport (1996) , investment Trade and international Policy arrangement, p227.

[15] Sissani, M., &Belkacem, Z. (2014). The impact of country risk components on Algeria,2014.